

Distr.
GENERAL

S/1998/1029
3 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٦٧ (١٩٩٨) المؤرخ ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٨، الذي تقرر فيه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وهو يستوفي سجل التطورات في طاجيكستان وأنشطة البعثة منذ تقريره المؤقت المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ (S/1998/754 و Add.1).

ثانيا - التطورات الرئيسية

٢ - بعد عدة أسابيع سادها ركود نسبي في عملية السلام، تفجرت أزمة أخرى عندما توفي يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر أوتاخون لطيفي - وهو عضو بارز في المعارضة الطاجيكية الموحدة ومن كبار أعضاء لجنة المصالحة الوطنية - إثر إصابته خارج شقته الكائنة في دوشانبي بطلقات نارية أطلقها مسلح مجهول. وفي نفس اليوم، أصدرت بيانا يدين مقتل السيد لطيفي، الذي كان مؤيداً نشطاً لعملية السلام. وفي اليوم التالي، أصدرت حكومة طاجيكستان بيانا اتهمت فيه المعارضة الطاجيكية الموحدة بانتهاك الاتفاق العام المتعلق بإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان، كما اتهمت أعضاء المعارضة بضلوعهم في أنشطة إجرامية. وفندت زعامة المعارضة الطاجيكية الموحدة هذه المزاعم بشدة، وبادرت في ٢٥ أيلول/سبتمبر بوقف أنشطتها في كل من لجنة المصالحة الوطنية والحكومة، واشترطت لعودتها اعتقال مرتكب جريمة اغتيال السيد لطيفي واتخاذ الحكومة إجراءات ملموسة لتوفير مزيد من الأمن لأعضائها.

٣ - واجتمع الرئيس إمام علي رحمانوف مع عبد الله نوري رئيس لجنة المصالحة الوطنية يومي ٢٦ و ٢٨ أيلول/سبتمبر، وانضم إليهما في الاجتماع الثاني أعضاء آخرون في قيادة المعارضة الطاجيكية الموحدة. وبعد الاجتماع الثاني، أصدر الزعيمان بيانا من عشر نقاط يجل التدابير التي اتفق الطرفان على اتخاذها لحل الأزمة والتعجيل بتنفيذ الاتفاق العام. وأوضح البيان، بصفة خاصة، أن الطرفين يعترضان زيادة توفير مزيد من الأمن لممثلي المعارضة الطاجيكية الموحدة في لجنة المصالحة الوطنية وفي الحكومة؛ وإقامة لجنة مشتركة بين الحكومة والمعارضة لمراقبة التحقيق في مقتل السيد لطيفي؛ والتعجيل بالإصلاح الحكومي

عن طريق إدماج ممثلين عن المعارضة الطاجيكية الموحدة فيه؛ وإقامة فرقة عمل متنقلة مشتركة لمكافحة الجريمة وكفالة النظام في الوحدات العسكرية؛ والتعجيل بتنفيذ المرحلتين الأوليين من البروتوكول العسكري؛ وتنفيذ أحكام قانون العفو العام؛ وتعزيز السلام والمصالحة عبر وسائل الإعلام؛ وعقد اجتماعات دورية بين رئيس الجمهورية ولجنة المصالحة الوطنية؛ وتحسين الدعم التنفيذي للجنة المصالحة الوطنية؛ وعقد حلقات دراسية واجتماعات يشترك فيها الجمهور والشخصيات السياسية لمناقشة تنفيذ الاتفاق العام. وفي ٢٩ أيلول/ سبتمبر، استأنفت المعارضة الطاجيكية الموحدة مهامها في لجنة المصالحة الوطنية وفي الحكومة.

٤ - وطوال هذه الأزمة، بذل السيد يان كوبيش، ممثلي الخاص، وأعضاء فريق الاتصال جهوداً مضيئة لاحتواء الحالة.

٥ - ومنذ ذلك الحين، بدأت الحكومة والمعارضة اتخاذ الخطوات المذكورة في البيان المشترك. كما أن الرئيس رحمانوف والسيد نوري يجتمعان بصفة منتظمة. وقد أمر الرئيس رحمانوف بإعادة التحقق من حالة تنفيذ البروتوكول العسكري. وتشكلت لجنة مشتركة لمراقبة تحقيق الحكومة في مقتل السيد لطيفي. وتم تعزيز التدابير الأمنية لممثلي المعارضة بتكليف عدد من الحراس الشخصيين وتخصيص موارد مالية إضافية لهذا الغرض. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة نداءً مشتركاً إلى الجماعات المستقلة تطالبانها فيه بتسليم أسلحتها والعودة إلى الحياة المدنية قبل حلول ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، بادرت الحكومة، بتأييد من المعارضة الطاجيكية الموحدة، إلى القيام بعمل عسكري موجه ضد جماعتين مسلحتين في المنطقة الواقعة شرقي دوشانبي. وتفيد التقارير بأن عدداً من المقاتلين المنتمين لهاتين الجماعتين قد قتلوا، إلا أن قائدي الجماعتين ما زالوا طليقين. ولا يزال هذا العمل مستمراً.

٦ - وخلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر، تمت إعادة مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة الـ ١٥٧ المتبقين في أفغانستان. ورافقت القافلة قوات حفظ السلام المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة، وذلك وفقاً للبروتوكول العسكري. وراقبت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان حركة القافلة من نيجني بيانج حتى دوشانبي. ولكن لأسباب أمنية لم تكمل هذه القوات مرافقة القافلة حتى مقصدها النهائي في طاجيكاباد. وقامت البعثة بتوفير أسرّة للمقاتلين، كما زودتهم بأغذية تكفيهم لمدة ٣٠ يوماً.

٧ - ويذكر أنه ريثما ترد التبرعات لم يوفر لدعم مناطق التجميع سوى موارد مالية محدودة لا تكفي لأكثر من شهرين، وقد أنهت البعثة حالياً دعمها لمناطق التجميع، حيث قامت بتسليم ما مجموعه ٣٥٥ طناً من الأغذية و ٩١٦ قطعة من لوازم الأسرّة، منها مراتب وبطاطين ووسائد وصابون.

٨ - أما فريق الاتصال التابع للدول الضامنة والمنظمات الدولية الأطراف (الاتحاد الروسي، وأفغانستان، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وتركمانستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي) فقد واصل دعمه القيم للعملية. وقد أرجئ حالياً موعد انعقاد الاجتماع المقترح لوزراء خارجية دول فريق الاتصال.

ثالثا - حالة تنفيذ الاتفاق العام

٩ - انقضت حاليا المواعيد النهائية الجديدة التي أقرتها لجنة المصالحة الوطنية في ٣٠ تموز/يوليه (انظر S/1998/754، الفقرة ١٥). وحتى وقت إعداد التقرير، كانت حالة تنفيذ الأحكام الموضوعية من اتفاق السلام على النحو المبين أدناه.

المسائل العسكرية

١٠ - قاربت على الانتهاء المرحلتان الأولى والثانية من البروتوكول العسكري (التسجيل، وجمع الأسلحة، وأداء اليمين). وتجري حاليا إعادة التحقق من العملية. وفي الوقت نفسه، بدأت لجنة المراجعة المركزية المشتركة أعمالها. وقد أنشئت هذه اللجنة لتقييم مدى لياقة أفراد المعارضة الطاجيكية الموحدة لمواصلة الخدمة العسكرية (المرحلة الثالثة من البروتوكول).

١١ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة القيام بعمل مشترك ضد الجماعات المسلحة المستقلة، على النحو المتوخى بموجب البروتوكول العسكري.

١٢ - ولم يتخذ أي إجراء بشأن إصلاح هياكل السلطة.

المسائل السياسية

١٣ - لم يحرز أي تقدم في تنفيذ قانون العفو العام.

١٤ - وقدمت المعارضة الطاجيكية الموحدة مرشحيتها للجنة الانتخابية المركزية. ولم يتخذ أي إجراء بشأن تنقيح القانون الانتخابي.

١٥ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة تعيين السيد زاكر وزیروف في منصب نائب الوزير الأول، وبذلك يكتمل تعيين أعضاء المعارضة الطاجيكية الموحدة في المناصب الوزارية وفقا لحصة الـ ٣٠ في المائة، باستثناء وزارة الدفاع. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أكد الرئيس رحمانوف في رسالة وجهها إلى السيد نوري تخصيص ١٩ منصبا حكوميا رفيعا للمعارضة الطاجيكية الموحدة. ولم يتخذ أي إجراء بشأن تخصيص مناصب لها على الصعيد الإقليمي.

١٦ - ولم يُرفع الحظر المفروض على الأحزاب السياسية المنتمية إلى المعارضة الطاجيكية الموحدة ريثما تعلن تلك المعارضة تسريح قواتها المسلحة حسبما ينص البروتوكول العسكري.

المسائل القانونية

١٧ - أجريت مناقشات مستفيضة بشأن مجموعة من المسائل المتعلقة بالتطور الدستوري والإصلاح، غير أن ذلك لم يفض حتى الآن إلى تقديم مقترحات واضحة. وسينظر البرلمان في خلال دورته المقبلة، المقرر عقدها في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، في قانون الأحزاب السياسية المنقح.

عودة اللاجئين

١٨ - انتهت عودة اللاجئين من أفغانستان، كما تواصلت عودة اللاجئين إلى الوطن من رابطة الدول المستقلة بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

رابعا - الأنشطة الإنسانية

١٩ - لا تزال الحالة الأمنية في أجزاء من البلد تؤثر سلبا على المساعدة الإنسانية وأشكال المساعدة الأخرى، لا سيما في وادي كارايجين حيث لا تزال أنشطة الأمم المتحدة معلقة. ولم يولد النداء الموحد الصادر في عام ١٩٩٨ من أجل طاجيكستان سوى نحو ٣٠ في المائة من مجموع الأموال المطلوبة. وقد سلطت الأضواء على حالة البلد العامة في تقرير المتعلق بتقديم المساعدة الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في طاجيكستان وتعميرها (A/53/316) المرفوع إلى الجمعية العامة.

٢٠ - وفي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في هذا القطاع، بإجراء تقييم للاحتياجات الإنسانية في وادي كارايجين. وبالمقارنة بالسنة الماضية، حدث تدهور، وإن لم يكن حادا.

٢١ - ويجري في إطار برنامج الإنعاش والتعمير والتنمية الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وينفذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تنفيذ مشاريع فرعية جديدة من خلال ترتيبات المشاركة في التمويل مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٢٢ - وخلال الزيارات التي قامت بها وفود رفيعة المستوى من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قررت الحكومة الطاجيكية والمعارضة الطاجيكية الموحدة التزامهما ببرامج الإصلاح الاقتصادي في البلد. وقام أغا خان بزيارة طاجيكستان في الفترة من ٢١ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر. ويقدم صندوق أغا خان الإنمائي مساعدة إنسانية واسعة النطاق لسكان طاجيكستان، لا سيما في منطقة غورنو بدخشان.

خامسا - الأمن

٢٣ - لا تزال حالة البلد الأمنية هشة، إذ تتفشى فيه الجرائم وتكثر فيه حوادث العنف. وأخطر هذه الحوادث بالنسبة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان الحادث الذي وقع في ١٧ آب/أغسطس، عندما عثر على أحد ضباط الأمن العاملين في البعثة مقتولا بالرصاص في شقته في دوشانبي. وقامت الحكومة بالتحقيق في الحادث كما أجرت الأمم المتحدة مزيدا من التحقيق في بعض جوانب الحالة. وزار فريق تابع للأمم المتحدة دوشانبي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر للتشاور مع محققي الحكومة.

٢٤ - وفي ١٨ آب/أغسطس، تلقى ممثلي الخاص تحذيرا من السلطات الطاجيكية بشأن أنشطة مجموعة مرتدة تعمل في دوشانبي بهدف زعزعة استقرار الحالة في البلد، بما في ذلك، إن أمكن، أخذ الرهائن. وردا

على هذا التحذير، وكتدبير وقائي، أذنت بنقل موظفي منظومة الأمم المتحدة غير الأساسيين المعيّنين دولياً، نقلاً مؤقتاً إلى طشقند، بأوزبكستان؛ وكان بين أولئك الموظفين مراقبون عسكريون كثيرون أعيدوا منذ ذلك الوقت إلى أوطانهم. وأعيدت مؤخرًا القلة المتبقية في طشقند إلى دوشانبي.

٢٥ - وبالإضافة إلى مقتل السيد لطيفي المذكور أعلاه، حدثت زيادة في عدد الجرائم ذات الدافع السياسي. ففي ٢٧ آب/أغسطس، أطلق الرصاص على محافظ مدينة طورسون زاده، فقتل مع أربعة أفراد آخرين. ونسبت الحكومة عملية القتل إلى قوات هدفها زعزعة استقرار الحالة السياسية والاجتماعية وعرقلة عملية السلام في البلد. وقبل ذلك بأسبوعين فقط، أطلق الرصاص كذلك على رئيس مقاطعة شهرنو، الواقعة بين طورسون زاده ودوشانبي.

٢٦ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، اعتقلت السلطات في خجند ٣٨ شخصاً، من بينهم ١٥ جندياً حكومياً، لاختطافهم نائب محافظ خجند وأشخاص كثيرين آخرين. ومن بين المعتقلين نائب قائد وحدة تابعة لوزارة الداخلية.

٢٧ - وفي مساء ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، حدثت ثلاثة انفجارات في دوشانبي، الأول في ساحة مبنى لجنة المصالحة الوطنية، والإثنان الآخران في مناطق سكنية بالمدينة. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، انفجرت قنبلة في دوشانبي خارج مقر إقامة رئيس اللجنة الفرعية العسكرية التابعة للجنة المصالحة الوطنية. ولم يسفر هذا الحادث عن خسائر بشرية، كما لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن هذه الأعمال.

٢٨ - وأحرز بعض التقدم في التحقيق في مقتل أربعة أفراد تابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في شهر تموز/يوليه الماضي. وفي ١ أيلول/سبتمبر، سلمت المعارضة ثلاثة مشبوهين وجلبوا إلى دوشانبي لإجراء المزيد من التحقيق معهم. وخلال التحقيق ادعى أن قائداً ميدانياً تابعاً للمعارضة الطاجيكية الموحدة في منطقة خمسمالاباد هو الذي حرض على القتل. وتجري بين الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة مناقشات بشأن كيفية استجوابه والمكان الذي ينبغي استجوابه فيه. وأكد ممثلي الخاص لكل من الطرفين الطاجيكيين ضرورة التعجيل بإنهاء التحقيق ومحاكمة مرتكبي هذه الجريمة.

سادساً - المسائل التنظيمية

٢٩ - ظلت أنشطة البعثة الميدانية متوقفة مؤقتاً بسبب دواعي الأمن وريثما ينتهي التحقيق في مصرع أفراد من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. وعندما بدأ أن هذه الحالة قد تستمر لبعض الوقت، تقرر خفض عدد العناصر العسكرية في البعثة، بمقدار ٣٦ مراقباً عسكرياً. ونفذ ذلك التخفيض في النصف الثاني من شهر أيلول/سبتمبر.

٣٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أصبحت البعثة مكونة من ١٧٠ موظفاً مدنياً، منهم ٥٤ موظفاً معيّناً دولياً، و ٣٣ مراقباً عسكرياً، من كل من الأردن (٣)، وإندونيسيا (٢)، وأوروغواي (٢)، وأوكرانيا (٣)، وبلغاريا (٣)، وبنغلاديش (٣)، وبولندا (٣)، والجمهورية التشيكية (٢)، والدانمرك (٢)، وسويسرا (١)، وغانا (٢).

والنمسا (٣)، ونيبال (٢)، ونيجيريا (٢). ويشمل ذلك العدد اثنان من ضباط الشرطة المدنية من بولندا والنمسا، على التوالي. وقررت حكومة سويسرا الانسحاب من البعثة بسبب الشواغل الأمنية. وسيعمل أفراد من بنغلاديش محل فريقها الطبي المؤلف من ثلاثة أعضاء. وواصل العميد تنغكو اريفين بن محمد تولي مهام منصبه كرئيس للمراقبين العسكريين.

٣١ - وقد حدد العدد الإجمالي للمراقبين العسكريين على أساس الاحتياجات وقت الذروة خلال المرحلتين الأوليين من البروتوكول العسكري. وهذا الجزء من العملية على وشك الاستكمال. وسيظل قوام العنصر العسكري ٣٠ فرداً مع أخذ القيود التي فرضتها الحالة الأمنية في الاعتبار كذلك. وسيتقى هذه المسألة قيد الاستعراض بغية إجراء مزيد من التعديلات التي تتوقف على التطورات الحاصلة.

٣٢ - وقد واصلت البعثة التعاون على نحو وثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن المسائل المتعلقة بالإصلاح الدستوري وإحلال الديمقراطية؛ وأقامت اتصالات وثيقة مع قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة فيما يتعلق بالحفاظ على وقف إطلاق النار والأمن؛ وظلت على اتصال مع قوات الحدود الروسية بصدد المسائل التي تهم الجانبين.

سابعاً - الجوانب المالية

٣٣ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٩/٥٢ باء، المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، مبلغاً أولياً إجمالياً ١٢٠ ٨٠١٥ دولاراً لإبقاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وتنظر الجمعية حالياً في تخصيص اعتمادات إضافية لاستبقاء البعثة بعد ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، على أساس الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (A/52/772/Add.2). واستناداً إلى توصية اللجنة الخامسة، تقدر تكلفة استبقاء البعثة لمدة ١٢ شهراً، اعتباراً من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨، بمبلغ إجمالي ٢٠ مليون دولار. ومن ثم، فإنه إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة بعد ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ ستقتصر تكلفة استبقائها على المبالغ المبينة أعلاه.

٣٤ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وصلت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة منذ إنشائها حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى مبلغ ٩,٢ ملايين دولار، وهو يمثل نحو ٢٢ في المائة من مجموع الاشتراكات المقررة. ووصل مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لعمليات حفظ السلام كافة إلى ١,٨ بليون دولار.

ثامناً - الملاحظات

٣٥ - بعد فترة من الركود النسبي، أدت الأزمة التي نشبت في نهاية أيلول/سبتمبر إلى تحرك العملية السياسية من جديد. وتتلخص الأطراف تدريجياً طريقها تجاه إعلان استكمال المرحلتين الأولى والثانية المجلتين في البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية، رغم وجود بعض أوجه القصور المتعلقة مثلاً بالرقابة على أسلحة المقاتلين التابعين للمعارضة الطاجيكية الموحدة. وينبغي الإشارة إلى أنه من المقرر أن تعلن

تلك المعارضة خلال المرحلة الثانية تسريح وحداتها المسلحة، مما سيتيح دفع الحظر المفروض على أنشطة الأحزاب السياسية التي تتألف منها المعارضة الطاجيكية الموحدة، وقد حدث بعض التقدم بشأن تعيين شخصيات من المعارضة في مناصب حكومية.

٣٦ - وتسبب قرار البرلمان المتخذ في أيار/ مايو القاضي بتعديل مشروع قانون الأحزاب السياسية لأجل استبعاد حزب النهضة الإسلامية، الذي يعد من أكبر عناصر المعارضة الطاجيكية الموحدة - في نشوب أزمة خطيرة هددت بتقويض أساس اتفاق السلام. وفي نهاية الأمر تم التغلب على الأزمة، ويؤمل أن ينظر البرلمان بشكل بناء في مشروع قانون الأحزاب السياسية المنقح في دورته المقبلة، التي ستبدأ في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، آخذاً بعين الاعتبار الصيغة التي اتفقت عليها لجنة المصالحة. وقد استند البرلمان في قراره المتخذ في أيار/ مايو إلى بند في الدستور ينص على أن طاجيكستان دولة علمانية. وقد استمرت المناقشة حول هذا النص ومغزاه، ولكن ظهرت مؤخراً بعض البوادر التي تشير إلى أن الطرفين قد يكون لديهما الاستعداد لالتماس حل لهذه المسألة بروح من التوفيق. وليس بوسع المرء سوى تشجيع هذا.

٣٧ - ولا يعني ذلك أنه ليست هناك مصاعب هائلة يتعين حلها بصدد ما يقارب جميع القضايا التي ينظمها اتفاق السلام. إذ لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به قبل إجراء انتخابات وتنصيب حكومة وطنية جديدة، الأمر الذي سيسجل نهاية الفترة الانتقالية. وإنني لعلّي اقتناع بأن هذه العملية ستحتاج باستمرار إلى دعم دولي فعال، من خلال البعثة وفريق الاتصال بوجه خاص، لكي تؤدي بنتائجها المرجوة. ولذلك، أوصى بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٩.

٣٨ - وما زالت الحالة الأمنية غير المستقرة في طاجيكستان تشكل عائقاً كبيراً للغاية يحول دون أداء مهام البعثة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها. ورغم التسليم بالجهود التي تبذلها السلطات لتعزيز حماية الموظفين الدوليين، فإنني أشعر بقلق شديد إزاء عدم إحراز مزيد من التقدم في إثبات جميع الوقائع المتصلة بمصرع أربعة من أعضاء البعثة في تموز/يوليه. وقد طلبت من ممثلي الخاص أن يواصل حث السلطات والمعارضة الطاجيكية الموحدة على التعاون الفعال على حل هذه القضية. وطالما ظلت مجهولة الظروف المحيطة بالجريمة، ولا سيما دوافعها، وإلى أن تتخذ الإجراءات المناسبة، فسيتعين على موظفي الأمم المتحدة العمل بأقصى قدر من الحذر، حتى لو مثل ذلك عائقاً لهم في أداء مهامهم.

٣٩ - وختاماً، أود أن أحيي السيد كوبيس، ممثلي الخاص، والرجال والنساء العاملين مع البعثة على الطريقة التي يؤدون بها واجباتهم الصعبة، وثباتهم في وجه المخاطر التي يواجهونها. كما أود أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بأفراد للبعثة على تفهمها ودعمها لهذه المهمة الصعبة.

— — — — —